

بالانسحاب من مغدوشة القريبة من صيدا، وهي الذريعة التي تتمسك بها ميليشيا «أمل» لتابعة الحصار؛ وتجددت الاشتباكات بعنف في ١٩٨٧/٢/٢. وقد اصدر وزير خارجية الجزائر، بصفته رئيساً لمجلس الجامعة العربية، والأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي، نداء، جاء فيه: «يذكر الرئيس الحالي لمجلس الجامعة والأمين العام أن مجلس الجامعة... اقر الخطة التي وضعتها اللجنة الوزارية العربية... تلك الخطة التي قضت بوقف اطلاق النار الى جانب تدابير اخرى، كالانسحاب الى مواقع ما قبل الاحداث الاخيرة ووقف الحصار؛ وقد وافقت جميع الاطراف المعنية على هذه الخطة والتدابير التي تضمنتها والتزمت بتنفيذها. وبدأت، فعلاً، بعض الاطراف تنفيذ التدابير المتفق عليها. غير انه لوحظ، للأسف الشديد، خرق لوقف اطلاق النار، وهو ما يخشى اتساعه، فيعود الوضع الى ما كان عليه... [وتأشد] جميع الاطراف ضبط النفس» (وقفا، تونس، ١٩٨٧/٢/٣). وعلقت م.ت.ف. على النداء سالف الذكر، في تصريح اكدت فيه: «اولاً: لقد استجابت م.ت.ف. لكل نداءات واتفاقات وقف اطلاق النار السابقة؛ ثانياً: لقد قدمت القيادة الفلسطينية، تعبيراً عن رغبتها الجادة في وقف هذه الحرب البشعة، مبادرة الانسحاب من مغدوشة؛ ثالثاً: لقد كنا ننتظر من لجنة المساعي العربية ان تحدد الطرف المسؤول عن استمرار العدوان ضد مخيماتنا الفلسطينية، بعد الاستجابة الفلسطينية لتنفيذ المبادرة العربية والبدء الفعلي بذلك من خلال الانسحاب من مغدوشة... وبرغم ذلك، واصلت الاطراف من عصابات 'أمل' والقوات السورية والجيش الاسرائيلي الاستمرار بالعدوان على مخيماتنا واطفالنا ونسائنا» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٢/٤).

ولم يكن حظ المبادرة العربية لانهاء الحرب الدائرة حول المخيمات بأفضل من حظ المبادرة الايرانية، لأن الاطراف الاساسية التي تدير الحرب على المخيمات، في جنوب لبنان، او بيروت الغربية، لم تحقق اهدافها؛ والمبادرة العربية، حسب تعليق امين سر القيادة المؤقتة لـ «فتح» (المنشقين)، العقيد أبو موسى هي، «أنها لخدمة ما يريده عرفات في لبنان، والغناء لدور جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» (السفير، بيروت، ١٩٨٧/١/١٦) التي تريد لها.

اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة... بأنها ناجحة وحققت اغراضها على طريق العمل المشترك لدعم صمود المواطنين في الاراضي المحتلة» (فلسطين الثورة، نيقوسيا، العدد ٢٤٢، ١٩٨٧/٢/٢٨، ص ٧).

والموضوع الأهم، الذي حظي بنشاط عربي، وفلسطيني، مكثف على هامش القمة الاسلامية، هو موضوع الحرب ضد المخيمات، واستمرار ميليشيا حركة «أمل»، المدعومة من سوريا، في حصارها لتلك المخيمات لاكثر من ثلاثة شهور متوالية. وكانت م.ت.ف. طلبت «معد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية على ان يعقد جلساته بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥، في الكويت، لمناقشة تقرير لجنة المساعي لانهاء الحرب الدائرة حول المخيمات الفلسطينية، وذلك لاطلاع وزراء الخارجية العرب على نتائج اتصالات اللجنة مع المسؤولين السوريين واللبنانيين» (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٧/١/١٩).

وعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في ١٩٨٧/١/٢٥ برئاسة وزير خارجية الجزائر، أحمد طالب الابراهيمي، وحضور الأمين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، واستمع الى تقرير أعدته اللجنة العربية المكلفة بمعالجة اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقال ناطق رسمي باسم الأمين العام للجامعة العربية «ان مجلس الجامعة أقر، بعد مداوات... بحضور جميع وزراء الخارجية العرب، الخطة التي وضعتها اللجنة بشأن المخيمات الفلسطينية في لبنان... كما كلفها ببذل الجهود لتنفيذها في اقرب وقت ممكن، واغتنام فرصة وجود القادة العرب في الكويت... لاجراء الاتصالات اللازمة مع كافة الاطراف» (القبس، ١٩٨٧/١/٢٧).

وعقدت اللجنة الوزارية العربية المكلفة بمعالجة ازمة المخيمات اجتماعاً، في الكويت أيضاً، في ١٩٨٧/١/٢٨. حضره رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي ضمن كلمته الى اللجنة «آخر المعلومات عن الوضع في المخيمات الفلسطينية، واقتراحات بشأن تنفيذ الخطة التي وافق عليها مجلس الجامعة» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/١/٢٩).

ولم يجد القرار الذي اعلنته م.ت.ف.